A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/1/IDN/1
11 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير وطني مقدم بموجب الفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

إندونيسيا

* لم تخضع هذه الوثيقة للتحرير قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.08-11528 020408 030408

معلومات عامة عن إندونيسيا			
الإدارة الحكومية			
أقاليم: ٣٣	محافظات/مدن: ٤٧٦	مقاطعات: ٥ ٦٤١	أقضية: ٥٥٥ ٧١
المساحة: ٣٦٠ ٨٦٠ ١ كلم^{٢}			
عدد الجزر: ٥٠٨ ١٧			
عدد السكان: ٠٠٠ ١٩٢ ٢٢٢ نسمة (بيانات عام ٢٠٠٦) ٠٠٠ ٤٠٠ ٢٣٦ نسمة (متوقع لعام ٢٠٠٨)			
(أ) السكان بحسب نوع الجنس (بيانات عام ٢٠٠٥): (١) ذكور: ٨٥٧ ٨٣٤ ١٠٩ (٢) إناث: ١٤٣ ٣٧٠ ١٠٩		(ب) بحسب مكان السكن (بيانات عام ٢٠٠٥): (١) في المناطق الحضرية: ٠٠٠ ٧٨٢ ٩٤ (٢) في المناطق الريفية: ٠٠٠ ٤٢٣ ١٢٤	
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الروبيات): ٩٠٠ ٦٥٤ ٨٤٦ ١ (بيانات المكتب المركزي للإحصاء/٢٠٠٦)			
الميزانية الوطنية: ٠٠٠ ٤٠٠ ٣٨٠ (بملايين الروبيات)			
(أ) عائدات محلية: ٠٠٠ ٦٠٠ ٧٣٩		(ب) قروض: ٠٠٠ ٨٠٠	
ميزانية قطاع التعليم (بملايين الروبيات): ٨٧٨ ٧٢١ ٢١			
(أ) الميزانية الوطنية: ٢٦٠ ٦٨٩ ٢٠		(ب) الديون الأجنبية: ٦١٨ ٠٣٢ ١	
نصيب الفرد من الدخل: ٤٠٠ ٠٣٣ ١٥			
معدل الأمية: ١٦,٩ مليون (بناء على بيانات عام ٢٠٠٦ بالنسبة للمدن والقرى)			
رجال: ٢٥,٤٤ ٧٤٩ ٤٣٧ ٥ (٤,٨٨)		نساء: ١٤٩,٦٥ ٧٨٨ ٤٤١ ١١ (١٠,٣٣)	

أولاً – مقدمة

١- تمشياً مع توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، وبناء على نتائج حلقة العمل الثانية المتعلقة بحقوق الإنسان التي نظمتها الحكومة الإندونيسية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اعتمدت الحكومة الإندونيسية خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ التي تجدد كل خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أطلقت الحكومة خطة العمل الثانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وكان من دعائمها الست تعزيز الوكالات المكلفة بتنفيذ الخطة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢- وتتضمن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان تدابير ملموسة يجب أن تتخذها الحكومة خلال فترة خمس سنوات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للقيم الثقافية والدينية والتقليدية، ودون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الإثني أو الطائفي. وإجمالاً، توجد ٤٣٦ لجنة تنفيذ على مستوى المحافظات/المدن موزعة على ٣٣ إقليماً في جميع أنحاء إندونيسيا. وهذه اللجان مكلفة بتقديم معلومات عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع في الأقاليم التابعة لها.

٣- كما أُسندت إلى لجان التنفيذ ولاية تتمثل في الحرص على أن تكون اللوائح التنظيمية الإقليمية للحكومات المحلية على مستوى الأقاليم والمحافظات/المدن مراعية لصكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها إندونيسيا. ويتسق هذا المبدأ مع المادة ٥ (٢-ب) من المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٤/٤٠ المتعلق بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (RAN-HAM) للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، كما يتسق مع القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بقواعد مشروع التشريع الوطني الذي ينبغي، ضمن أمور أخرى، أن يُكيَّف مع التشريعات القانونية الأعلى وألا يتعارض مع المصالح العامة.

٤- وفي سبيل ذلك، تنظم وزارة القانون وحقوق الإنسان برامج تدريبية منتظمة للبرلمانات الإقليمية بشأن صياغة لوائح تنظيمية إقليمية تراعي حقوق الإنسان.

٥- ووفقاً لشبكة لجان تنفيذ خطة العمل الوطنية، فإن عملية الإبلاغ التي تتبعها إندونيسيا بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل تتولاها فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وتتولى وزارة الخارجية عملية التنسيق. وقد أجرت فرقة العمل أيضاً سلسلة من المشاورات مع عدد من جمعيات المجتمع المدني بالتنسيق الوثيق مع الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أُجريت مشاورات في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بغية الحصول على صورة دقيقة عن حالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا. ونظراً لضيق الوقت، لم تتمكن الحكومة (وزارة الخارجية) من إجراء مشاورات إلا مع عدد من منظمات المجتمع المدني في محافظة نانغروي أشي دار السلام (NAD) في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبعد تقديم التقرير، سوف تقوم الحكومة بنشر معلومات عن الالتزامات بموجب الاستعراض الدوري الشامل توجه إلى جميع الوكالات المكلفة بتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأقاليم الـ ٣٣، وذلك بتنسيق من قبل وزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية بصفتها الرئيس والنائب الأول والنائب الثاني للرئيس، على التوالي، للوكالات الوطنية المعنية بالتنفيذ، وسوف توزع هذه المعلومات كذلك على عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية.

المخطط التفصيلي لحقوق الإنسان في إندونيسيا

٦- يتضح المخطط التفصيلي لحقوق الإنسان في إندونيسيا في خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣، التي تلتها خطة العمل الثانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ التي من دعاماتها الست تعزيز وكالات تنفيذ خطة العمل على المستويين الوطني والإقليمي. وتشمل الدعائم الباقية ما يلي: التحضير للتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ ومواءمة المؤسسات القانونية والتشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ والتثقيف بحقوق الإنسان ونشرها؛ وتنفيذ المعايير والمقاييس المتعلقة بحقوق الإنسان؛ والرصد

والتقييم والإبلاغ. ويرمي هذا المخطط التفصيلي إلى ترويج ثقافة احترام حقوق الإنسان بما يتسق مع التزامات إندونيسيا بمختلف صكوك حقوق الإنسان.

أولاً – الإصلاحات المؤسسية والقانونية

ألف – تعديلات دستور عام ١٩٤٥ وإنشاء محكمة دستورية

٧- أُجريت سلسلة من التعديلات الدستورية في الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ من أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي، فضلاً عن تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في إندونيسيا. ومن النتائج الهامة للتعديلات الدستورية أن تكفل الدولة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا، ويشمل ذلك طائفة واسعة من الحقوق منها على وجه التحديد الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الحقوق التي تنقسم إلى فئتين – الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – مكفولة في شرعة الحقوق (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

٨- إنشاء محكمة دستورية. كان الهدف من هذا التدبير هو كفالة الإعمال الصارم للقيم والمعايير المكفولة في الدستور المعدّل وذلك عن طريق سلسلة من التشريعات الوطنية الموضوعية والإجرائية. وتنص الفقرة (١) من المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية على أن المركز القانوني لمقدم البلاغ تحدده الأطراف التي ترى أن حقوقها الدستورية و/أو صلاحياتها قد انتُهِكت بسبب نفاذ قانون ما، وهذه الأطراف هي تحديداً:

(أ) فرادى المواطنين الإندونيسيين[i]؛

(ب) المجتمعات المحلية القائمة التي تحتكم إلى القانون العرفي بما يتسق مع تنمية المجتمعات المحلية ومبادئ الدولة الموحدة في إطار جمهورية إندونيسيا حسبما ينص عليه القانون؛

(ج) الكيانات القانونية العامة أو الخاصة؛

(د) مؤسسات الدولة.

باء – التشريعات

٩- إعادة النظر في القوانين واللوائح التنظيمية التي لا تتسق مع روح الدستور المعدل ومعايير حقوق الإنسان. ويشمل ذلك على سبيل المثال ما يلي: القيام في عام ١٩٩٩ بإلغاء القانون سيئ السمعة المتعلق بمكافحة التخريب للعام ١٩٦٩ واستبداله بالقانون رقم ١٩٩٩/٢٦؛ وإلغاء المادتين ١٥٤ و١٥٥ من القانون الجنائي الإندونيسي استناداً إلى إعادة النظر من الناحية التاريخية في هذا القانون بوصفه من مخلفات الحكم الاستعماري الهولندي (*Wetboek van Strafrecht voor Nederlandsch-Indie* (*Staatsblad* 1915 Number 732)، ولم يعُد يتسق مع جوهر الدولة الإندونيسية كدولة مستقلة فضلاً عن كونها دولة ديمقراطية ودستورية.

١٠- وقد سُنَّت قوانين ولوائح تنظيمية من منظور يقوم على حقوق الإنسان:

- المادة ٢٨ من دستور عام ١٩٤٥ (تعديلات عام ٢٠٠٢)؛
- التصديق على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[ii]؛
- القانون رقم ١٩٩٢/٢٣ المتعلق بالصحة؛
- القانون رقم ١٩٩٧/٣ المتعلق بمحاكم الأحداث (تجري حالياً مداولات بشأن مشروع قانون يتعلق بإعادة النظر في هذا القانون، والغرض من ذلك هو رفع الحد الأدنى للسن في حالات معاقبة الأطفال من ٨ سنوات إلى ١٢ سنة)؛
- القانون رقم ١٩٩٨/٩ المتعلق بحرية التعبير؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٢٢ المتعلق بالاستقلال الإقليمي؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٣٧ المتعلق بالعلاقات الخارجية؛
- القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان (ويكفل أيضاً استقلال اللجنة الإندونيسية لحقوق الإنسان Komnas HAM)؛
- القانون رقم ٢٠٠٠/٢١ المتعلق باتحادات العمال؛
- القانون رقم ٢٠٠٠/٢٦ المتعلق بمحاكم حقوق الإنسان؛
- القانون رقم ٢٠٠٢/٢ المتعلق بفصل الشرطة الوطنية عن الجيش؛
- القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ المتعلق بحماية الطفل؛
- القانون رقم ٢٠٠٢/٢٤ المتعلق بالمعاهدات الدولية؛
- القانون رقم ٢٠٠٢/٣٠ المتعلق بلجنة مكافحة جرائم الفساد؛
- القانون رقم ٢٠٠٣/١٣ المتعلق بالعمالة؛
- القانون رقم ٢٠٠٣/٢٠ المتعلق بنظام التعليم الوطني؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/١٧ المتعلق بالخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ (Rencana Pembangunan Nasional/RPN)؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف المترلي؛

- القانون رقم ٢٠٠٤/٣٢ المتعلق بالحكومات المحلية؛
- القانون رقم ٢٠٠٤/٣٩ المتعلق بتوظيف وحماية العمال المهاجرين؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/١٢ المتعلق بالمواطنة؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/١٣ المتعلق بحماية الشهود والضحايا؛
- القانون رقم ٢٠٠٦/٢٣ المتعلق بإدارة السكان؛
- القانون رقم ٢٠٠٧/٢١ المتعلق بمكافحة الأفعال الإجرامية المتصلة بالاتجار بالأشخاص؛
- القانون رقم ٢٠٠٧/٢٤ المتعلق بإدارة الكوارث الطبيعية؛
- القانون رقم ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- اللائحة الحكومية رقم ٢٠٠٨/٩ المتعلقة بإجراءات وطرق توفير الخدمات المتكاملة لشهود وضحايا الاتجار بالأشخاص؛
- المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٣/٥٠ المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٦ المتعلق بسحب الأمر الرئاسي رقم ١٩٦٧/١٤ المتعلق بالدين والمعتقد والعادات الصينية؛
- المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٢/٥٩ المتعلق بخطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال؛
- المرسوم الرئاسي ٢٠٠٢/٨٧ المتعلق بخطة العمل الوطنية لمكافحة استغلال الأطفال في الجنس لأغراض تجارية؛
- المرسوم الرئاسي ٢٠٠٢/٨٨ المتعلق بخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال؛
- المرسوم الرئاسي ٢٠٠٤/٤٠ المتعلق بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛
- المرسوم الرئاسي ٢٠٠٦/٨١ المتعلق بإنشاء مجلس وطني لتوظيف وحماية العمال المهاجرين؛
- مشروع المرسوم الرئاسي المتعلق بوضع برنامج وطني للأطفال بحلول عام ٢٠١٥ (يغطي أربعة مجالات هي تحديداً التعليم والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والحماية)؛

- اللائحة الرئاسية ٢٠٠٤/٧ المتعلقة بالتخطيط للأمدين المتوسط والطويل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (Rencana Pembangunan Jangka Menengah Nasional /RPJMN)؛

- مشروع المرسوم الرئاسي المتعلق بإنشاء فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

- الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٩ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

- الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٦/٦ المتعلق بإصلاح سياسات توظيف وحماية العمال المهاجرين؛

- التشريعات التي سُنّت بشأن تصديق إندونيسيا على عدد من صكوك حقوق الإنسان والانضمام إليها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (القانون رقم ١٩٩٩/٢٩)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (القانون رقم ١٩٨٤/٧)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (القانون رقم ٢٠٠٥/١٢)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (القانون رقم ٢٠٠٥/١١)، واتفاقية مناهضة التعذيب (القانون رقم ١٩٩٨/٥)، واتفاقية حقوق الطفل (المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٠/٣٦)؛

- وإندونيسيا هي أيضاً من الموقعين على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

الديمقراطية المؤسسية والحكم الرشيد

- القانون رقم ١٩٩٩/٢٢ المتعلق بالاستقلال الذاتي لإقليمي والقانون رقم ٢٠٠٤/٣٢ المتعلق بالحكم المحلي؛

- القانون ٢٠٠٢/٢ المتعلق بفصل الشرطة الوطنية عن الجيش وجعلها هيئة فعالة لإنفاذ القانون؛

- التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد عن طريق القانون رقم ٢٠٠٦/٧؛

- وضع مجموعة من التشريعات والقوانين السياسية والتعديلات المتعلقة بها؛

- إعفاء العسكريين من جميع المهام ذات الطابع الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك تمثيلهم في البرلمان. (علاوة على قيام العسكريين بإصلاحات داخلية في الإطار الجديد للعلاقات المدنية - العسكرية).

جيم - إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان عن طريق سن قوانين ذات صلة

١١- أُنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (KOMNAS HAM) في بادئ الأمر بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٩٩٣/٥٠ وعُززت لاحقاً عن طريق القانون رقم ١٩٩٩/٣٩ المتعلق بحقوق الإنسان، بهدف كفالة وتعزيز استقلالها وفقاً لمبادئ باريس للعام ١٩٩١.

١٢- وقام البرلمان بتعيين أعضاء اللجنة بموجب القانون المذكور الذي نصّ على أن تكون لهم أربع مهام أساسية هي على وجه التحديد: إجراء البحوث والدراسات، والنشر، والرصد، والوساطة. وعلاوة على ذلك، وبموجب القانون رقم ٢٠٠٠/٢٦ المتعلق بمحكمة حقوق الإنسان، اعتُبرت لجنة حقوق الإنسان (KOMNAS HAM) بمثابة مؤسسة مستقلة للتحقيق/*كفالة العدالة* في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

١٣- وسعياً لتدعيم قدرة اللجنة ودورها، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ، فضلاً عن التحقيق في أية انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، ولا سيما على مستوى الأقاليم، أنشأت اللجنة (KOMNAS HAM) عدداً من المكاتب الإقليمية. ولم تكن هذه المكاتب موجودة حتى وقت قريب إلا في مناطق بابوا، وغرب سومطرة، وغرب كالمنتان، وسولويسي (بالو)، وناغروي آتشي دار السلام.

١٤- وإلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (KOMNAS HAM)، أنشأت حكومة إندونيسيا أيضاً عدداً من المؤسسات الوطنية للتعامل مع العديد من المسائل المتصلة بحقوق الإنسان (ومن بين هذه المؤسسات لجنة المرأة ولجنة حماية الطفل) وغيرهما من المؤسسات المشابهة. والهدف من ذلك هو تدعيم وكفالة تنفيذ التشريعات الموجودة المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن رصد حالات انتهاك حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، وذلك وفقاً للتشريعات واللوائح التنظيمية القائمة والمنطبقة.

ثانياً - الأولويات الوطنية الرئيسية

حقوق الطفل

١- القضاء على عمالة الأطفال، وتعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، ومكافحة الفقر المدقع

١٥- هناك عدد من الأسباب التي تؤدي إلى عمل الأطفال وهي: الفقر[iii]؛ والتهميش؛ وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ والإهمال؛ والإعاقة؛ والفقر المدقع؛ والضياع الجغرافي والاجتماعي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشغيل الأطفال يغفل أيضاً حق الطفل في النمو. ومع ذلك، وتمشياً مع مبدأ الترابط والتداخل بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى عدم وجود حلول سريعة للقضاء على عمالة الأطفال إذا وضعت في الاعتبار التحديات الصعبة التي تواجه مكافحة الفقر وما يتصل به من قضايا.

١٦- ومنذ وضع خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (RAN-HAM) في عام ١٩٩٨، اعتمدت الحكومة استراتيجيات تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع كأولوية رئيسية فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، واضعة في الاعتبار أن الفقر المدقع يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان التي لا يجوز الانتقاص منها.

١٧- وكان معدل الفقر في إندونيسيا قد بلغ ٢٤,٢ في المائة عند بداية أزمة عام ١٩٩٨ ثم انخفض في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ إلى ١٥,٩٧ و١٧,٧٥ و١٦,٥٨ في المائة على التوالي (وبلغ عدد الفقراء ٣٧,١٧ مليون نسمة). وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦، حدث انخفاض كبير في نسبة السكان الذين يبلغ نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي أقل من دولار أمريكي من ٢٠,٦٠ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٧,٥٤ في المائة عام ٢٠٠٦.

١٨- واضطلعت إندونيسيا بالعمل الصعب المتمثل في دفع عجلة تنميتها الاقتصادية بمعدل بلغ في متوسطه ٦,٦ في المائة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ من أجل الحد من الفقر ومعدلات البطالة[iv]، وذلك بانتهاج استراتيجية ذات ثلاثة مسارات: مسار موات للنمو، ومسار يحفز خلق فرص العمل، ومسار يراعي الفقراء. ووضعت برامج أُعِدت لحفز تسريع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاستثمارات والصادرات؛ وتوفير فرص العمل؛ وسدّ فجوة الفقر عن طريق خصخصة القطاعات الزراعية والريفية؛ فضلاً عن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٩- وتوضح بيانات مكتب الإحصاءات المركزي (BPS) لعام ٢٠٠٦ أن عدد الأطفال الإندونيسيين الذين لم يلتحقوا بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٢ سنة كان ٧٠٥ أطفال، أما عدد الذين لم يلتحقوا بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٥ سنة فهو أكثر من مليوني طفل. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية الاجتماعية - الاقتصادية في عام ٢٠٠٣، فإن ١,٥ مليون من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة يعملون ولم يلتحقوا بالمدارس. ويوجد حوالي ١,٦ مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس وعليهم العمل لمساعدة أسرهم.

٢٠- وعلاوة على ذلك، يُقدر عدد الأطفال العاملين في تجارة الجنس بـ ٧٠ ٠٠٠ طفل[v]. وتدرك الحكومة تماماً أن بغاء الأطفال يشكل ضرباً من أسوأ أشكال عمالة الأطفال وهي عازمة بشدة على القضاء عليها بحلول عام ٢٠١٦، أي قبل أربع سنوات من التاريخ المستهدف عالمياً وهو عام ٢٠٢٠[vi].

٢١- وفي سبيل ذلك، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تبذل الحكومة جهوداً لتعزيز البرامج التالية:

(أ) برنامج تخفيض عدد الأطفال خدم المنازل[vii] بطرق شتى منها صياغة مشروع قانون يتعلق بخدم المنازل الغرض منه إرساء الأسس القانونية لحماية الأطفال الذين لا خيار لهم سوى العمل كخدم منازل، والقضاء على العمل في هذا المجال بالنسبة لمن هم دون سن الخامسة عشرة. ويمكن لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة العمل كخدم منازل شريطة أن يحصلوا على تعليم بديل ويوم راحة أسبوعية وألا تتجاوز فترة عملهم أربع ساعات في اليوم؛

(ب) وفي المرحلة الحالية، وبانتظار اعتماد مشروع القرار المذكور أعلاه، تواصل الحكومة تعزيز نشر المعلومات[viii] على المستوى الإقليمي بهدف تعزيز وضع لوائح تنظيمية محلية تتسق مع المعايير التي يمكن إضفاء الصبغة الرسمية عليها في إطار مشروع القانون المشار إليه أعلاه. وقد بدأت عملية نشر المعلومات في محافظات جزر رياو، ووسط جاوه، وإقليم يوغياكارتا الخاص، وغرب كاليمانتان، وغرب نوسا تينغارا. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة أقاليم أكملت بنجاح وضع اللوائح التنظيمية المحلية المذكورة وهي إقليم يوغياكرتا الخاص، ومدينة كيراوانغ، وإقليم جاكرتا الخاص؛

(ج) برنامج القضاء على الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال والعمل في مجال الجنس؛

(د) برنامج حظر تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من المواد المسببة للإدمان بالنسبة للأطفال؛

(هـ) برنامج حظر استخدام الأطفال للعمل في مصايد الأسماك الموجودة في عرض البحر في شمال سومطرة، وتشغيل الأطفال في مصانع الأحذية، وعمل الأطفال في مناجم الفحم في بانكا وبيليتونغ.

تعزيز بلوغ هدف التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات

٢٢- تسلّم الحكومة بأن القضاء على عمل الأطفال يتطلب مشاركة مجموعة كبيرة من القطاعات والجهات الفاعلة والأُطر الزمنية، ولذا فإنها تعمل على تعزيز الجهود المشتركة التي تبذلها شتى المؤسسات التثقيفية العامة كالمنظمات غير الحكومية، والمتطوعين، والقطاع الصناعي وأصحاب المشاريع من أجل دعم تنفيذ برنامج التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في إطار حركة اجتماعية مشتركة.

٢٣- وقد نُفّذ العديد من التدابير لتعزيز تحقيق هدف التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في إندونيسيا، منها على سبيل المثال ما يلي:

- تقديم مختلف أنواع المِنح كمساعدة تشغيل المدارس، أي تحديداً المساعدة الخاصة للطلاب، فضلاً عن المساعدة المتعلقة بالكتب في عام ٢٠٠٧ التي بلغت ١١,٥ بليون روبية. وبفضل هذه المِنح تم إعفاء ٧٠,٣ في المائة من طلاب المراحل الابتدائية والمتوسطة والعليا من دفع أي رسوم دراسية.

- كفالة حسن تنفيذ جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين نوعية ورفاه المدرسين ومحاضري الجامعات. وعليه، حصل حوالي ٨٠٠ ٨١ شخص في عام ٢٠٠٧ على فرص للاستفادة من برامج جامعية لتدريب المعلمين (لنيل شهادة البكالوريوس أو S-1) أو برنامج D-4 (برنامج مدته ٤ سنوات لا يتوج بالحصول على درجة علمية)، وحصل حوالي ٥٤٠ ٨ شخصاً على فرص لإكمال برامج لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه. وكان الغرض من جميع هذه البرامج هو تحسين قدرات وإمكانات ومهارات الطلاب والمحاضرين الجامعيين.

- تحسين قدرات ومهارات الطلاب والمدرسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، تم تركيب أنظمة/شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حوالي عشرة آلاف مدرسة و٤٧١ محافظة ومدينة، فضلاً عن تركيب ٣٦ وحدة للتعليم عن بُعد.

- إقامة وتعزيز التآزر والشراكات بين الحكومة، بوصفها الجهة التي تضع السياسات، والمؤسسات التعليمية وقطاع الصناعة (بوصفه سوق العمل). وخلال السنوات القادمة، ستنظم الحكومات المحلية حلقات عمل منتظمة تشارك فيها هذه الجهات الثلاث صاحبة المصلحة.

- كفالة أن تكون الحالة الجيدة لمباني المدارس هي أحد مؤشرات النظام التعليمي الجيد. وقد تحقق ذلك بعدة طرق منها تشييد المزيد من المدارس الجديدة وتجديد أو إعادة بناء المرافق غير الملائمة للمدارس القائمة. وثمة تقدم مشجع في هذا الصدد، وتتوقع الحكومة تشييد وإكمال النسبة المتبقية التي تبلغ ١٠ في المائة خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وشُيّدت حوالي ٤١٩ ٥ مدرسة

جديدة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تم تشييد ٤٢٨ ٤ مكتبة و٥٨١ ٨ مختبراً (بتكلفة إجمالية بلغت ١٤٧ ٧ مليار روبية).

- التركيز بشدة على ترويج حملة "هيا نقرأ" في جميع أنحاء البلد سعياً لرأب الفجوة التعليمية بين السكان. وتم تشييد حوالي ٤٠٠ مكتبة عامة في مختلف المواقع. أما المرافق الأخرى التي تُمكِّن الأشخاص من الحصول على الكتب فتشمل المكتبات المتنقلة، والبيوت الذكية، والدراجات النارية الذكية، وغيرها من النظم المماثلة التي يجري الترويج لها.

القروض الصغيرة كواحدة من وسائل القضاء على الفقر

٢٤- ترى الحكومة أن تحسين فرص الحصول على القروض الصغيرة سيكون لفائدة الفقراء في جميع أنحاء البلد. ولتحقيق ذلك، ترى الحكومة أن التعاون الدولي أمر جوهري لدفع الجهود التي تبذلها إندونيسيا لمكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، سيُعقد في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨ محفل دولي لهذا الغرض هو مؤتمر القمة الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتعلق بالقروض الصغيرة. ومن أهداف هذه القمة تعزيز وتحسين استدامة منح القروض الصغيرة في قطاع الصناعة، على المستوى المحلي. ونظراً لطابع هذا الاجتماع الموجّه نحو التعلُم، ستتمكن البلدان المشاركة فيه من تبادل أفضل الممارسات والخبرات. وفي هذا الصدد، ستستفيد إندونيسيا من هذا الاجتماع أيضاً لإطلاع البلدان الأخرى على أفضل ممارساتها وما استخلصته من دروس في مجال تنفيذ برنامج القروض الصغيرة في إندونيسيا، فضلاً عن الاستفادة من أفضل ممارسات البلدان الأخرى في هذا الميدان. ومن المقرر أن يشارك في المؤتمر عدد من الشخصيات المرموقة.

٢- العنف ضد الأطفال

٢٥- سعياً إلى كفالة تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بحماية الأطفال من إساءة المعاملة والعنف من قبل الآباء، حدّدت الحكومة عقوبات صارمة ضد الآباء الذين يقدمون على هذه الأفعال، وذلك عن طريق سن القانون رقم ٢٠٠٢/٢٣ المتعلق بحماية الطفل، والقانون رقم ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف المترلي.

٢٦- وتنص المادة ٨٠ من قانون حماية الطفل على معاقبة مرتكبي العنف ضد الأطفال بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات وستة أشهر، ويُضاف إلى العقوبة ثلث أو ربع هذه المدة إذا كان الجناة هم آباء الطفل/الأطفال.

٢٧- وتتولى وزارة الدولة المعنية بتمكين المرأة قيادة حملة عامة بعنوان *"أوقفوا العنف ضد الأطفال"*، وتنظم الحملة على نطاق وطني ابتداءً من وسط جاوه، وشرق جاوه، وغرب نوسا تينغارا وشرق سومبا، وشرق نوسا تنغارا، ومالوكي، وجنوب سولاوسي. ويجري تعزيز هذه السياسة باستمرار عن طريق بذل جهود تشمل صياغة مشروع خطة عمل وطنية بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وقد صيغ هذا المشروع (يسمى مشروع RAN-PKTA) عن طريق إجراء مشاورات مع الأطفال في ١٨ محافظة. وقد أُقرّ هذا المشروع بموجب مرسوم رئاسي. والمجالات التي تستهدفها هذه الاستراتيجية تشمل: المساكن والأسر، والمدارس، والنظام القضائي، وغير ذلك من الدوائر الرسمية في عدة قطاعات تشمل ما يلي:

(أ) البيئة المترلية/الأسرة والمجتمع بشكل عام

٢٨- أنشأت الحكومة مراكز متكاملة لتوفير الخدمات لحماية النساء والأطفال في ٣٣ إقليماً، وتعمل هذه المراكز أيضاً كمراكز للمعلومات والتعافي من الصدمات. وتم بالفعل توفير المرافق والموظفين ويجري الآن تعزيز القدرات. وستركز الأولويات للعام ٢٠٠٨ على تعزيز القدرات في ١٥ إقليما و٤٠ محافظة.

٢٩- وأطلقت الحكومة أيضاً البرنامج المسمى "TeSA 129" (خط هاتفي يُمكّن الأطفال من طلب المساعدة عن طريق الاتصال بالرقم المجاني ١٢٩). وسيُعمم البرنامج بالتدريج على جميع أنحاء البلد. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ستعزز القدرات في ١١ إقليماً. ويطبق هذا البرنامج حالياً في باندا آتشي، وجاكرتا، وماكسار، وسورابايا، وبونتياناك. وقد صُمم أيضاً ليكون بمثابة آلية لتلقي شكاوى الأطفال بطريقة تُراعي ظروفهم.

٣٠- وانطلاقاً من فهم الصلة الوثيقة بين الزيجات المبكرة والعنف ضد الأطفال، أطلقت الحكومة أيضاً حملة كبيرة بهدف "وقف الزيجات المبكرة" بدأت في غرب نوسا تنغارا وساحل جاوه الشمالي. وفي هذه الأثناء، يجري في إندرامايو (غرب جاوه) إعداد يوميات مصوّرة توثّق حالات الإيذاء الجنسي التي تعرض لها الأطفال ضحايا العنف. وسيستخدم هذا الفيلم كوسيلة دعوة (ودروس مستفادة) لمنع الاستغلال.

٣١- وثمة اعتراف بأن التمييز هو من مسببات العنف، وقد أوضحت بيانات المجلس الإندونيسي لتنسيق تنظيم الأسرة (BKKBN) (٢٠٠٤) أن الزيجات المبكرة (دون سن السادسة عشرة بالنسبة للفتيات) بلغت ٢٥ في المائة من مجموع الزيجات في إندونيسيا. وفي هذا الصدد، بدأت الحكومة بذل جهود ترمي إلى إعادة النظر في القانون القائم المتعلق بالزواج[ix]. وعلاوة على ذلك، يبين التقييم الإضافي الذي أُجري أن ٣٤,٣٠ في المائة من الأشخاص الذين يقبلون على الزواج هم ضمن الفئة العمرية التي لم تتجاوز مرحلة التسع سنوات المقررة للتعليم الإلزامي. وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً اعتبار الزيجات المبكرة أحد أسباب زيادة التسرب المدرسي، ولا سيما بالنسبة للفتيات.

٣٢- كما قامت الحكومة بدعم إنشاء العديد من المؤسسات التي يتمكن فيها الأطفال من المشاركة أو التعبير عن أنفسهم، وهي تحديداً محفل الأطفال، والشباب البرلمانيون، ومجلس نواب أطفال إندونيسيا، والمحفل الوطني لمشاركة الأطفال، والمجلس الاستشاري الوطني للأطفال، ومجلس الأطفال، وانتخاب القادة الشباب.

(ب) البيئة المدرسية (المدارس الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك المؤسسات الدينية)

٣٣- تبذل الحكومة جهوداً نشطة لمكافحة تسلط الأقران في المدارس الذي يفضي إلى الحد من التطور الشامل للمهارات العقلية، فضلاً عن كونه يعوق التطور الروحي والاجتماعي والفكري والعاطفي والحركي. فالذكاء المتعلق بقدرات الدماغ وحده يؤدي فقط إلى أشخاص يتمتعون بالذكاء من الناحية الآلية وليس الاجتماعية.

(ج) بيئة نظام القضاء

٣٤- تعكف الحكومة حالياً على إعادة النظر في القانون رقم ١٩٩٧/٣ المتعلق بمحاكم الأطفال (انطلاقاً من الحوار المتصل بالتحول، والعدالة التصالحية، ورفع سن المسؤولية الجنائية للأطفال من ٨ سنوات إلى ١٢ سنة). وفي

هذا الصدد، تبذل الحكومة جهوداً لدعم دور وكالة السجون (Bapas) من أجل تعزيز الدراسات/التقييمات التي تجريها منظمات المجتمع المدني بغية تقديم المزيد من المساعدة للقضاة عند النظر في القضايا التي يكون الأطفال طرفاً فيها.

٣٥- وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع اليونيسيف، بدأت الحكومة مجدداً تنظيم دورات تدريب للمكلفين بإنفاذ القوانين في وسط جاوه، وشرق جاوه، وبابوا، ومالوكي، وغرب سولاويسي.

٣٦- وشرعت الحكومة أيضاً في تشييد ١٦ سجناً للأطفال منفصلة عن سجون البالغين؛ ووضع نموذج لمحاكم تراعي ظروف الأطفال؛ فضلاً عن بدء تنفيذ مشروع تجريبي للعدالة التصالحية في وسط جاوه، وغرب نوسا تنغارا. ويجري دعم هذه الجهود أيضاً عن طريق إنشاء شبكات لإنفاذ القوانين (الشرطة، المحامون، القضاة، مجالس السجون، ومؤسسات المساعدة القانونية، ويقوم مكتب تمكين النساء بدور المنسّق). وسيُنفّذ ذلك خلال المرحلة الأولى في ثماني محافظات بغية كفالة حماية الأطفال الذين يواجهون مشاكل قانونية.

٣٧- ومراعاةً للطابع الخاص لمحافظة نانغروي آتشي دار السلام، أعطيت الأولوية لوضع لائحة محلية بشأن حماية الطفل (Qanun Perlindungan Anak) في برنامج اللوائح التنظيمية المحلية لعام ٢٠٠٧ (Prolegda)؛ فضلاً عن إعطاء الأولوية لإنشاء محكمة للأطفال في غرب آتشي؛ واستكمال مشروع الميزانية الإقليمية للقضاء على الاتجار بالأشخاص، والقيام كذلك بتدريب حوالي ٢٣٢ من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وتعينهم في المحاكم، وسيراعي هذا التدريب الجوانب الجنسانية وظروف الأطفال؛ ووضع آلية للعدالة التصالحية القائمة على أساس مجتمعي في ثلاث من محافظات نانغروي آتشي دار السلام ونياس. وتم أيضاً توفير التدريب لحوالي ١ ٠٠٠ شرطية بغية زيادة قدرتهن على التحقيق في حالات العنف ضد الأطفال في مخيمات اللاجئين.

(د) بيئة القطاعات الحكومية

(١) *قطاع الصحة*: تجري صياغة مبادئ توجيهية مرجعية للموظفين الصحيين بشأن العنف ضد الأطفال.

(٢) *قطاع التعليم*: أُدمجت في برنامج التدريب الإداري في المدارس المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب على منع العنف ضد الأطفال في المدارس. وعلى سبيل المثال، تستخدم المبادئ التوجيهية كأحد مؤشرات هذا الإنجاز في صياغة ووضع نماذج للمدارس التي تراعي ظروف الأطفال في محافظة بولمان في غرب سولاويسي.

(٣) *القطاع الاجتماعي*: صياغة مبادئ توجيهية تدريبية للباحثين الاجتماعيين وصياغة إجراءات عمل قياسية بالنسبة للخدمات المتكاملة التي تُقدّم في وسط جاوه، وغرب نوسا تنغارا، ومولوكو، وغرب أتشيه ونياس.

(٤) *الشرطة*: بدأ بالفعل وضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن توفير الخدمات القانونية للأطفال، وتضمين مناهج تدريب رجال الشرطة المواد المتعلقة بحماية حقوق الأطفال، فضلاً عن وضع أساليب التعليم الإليكتروني لرجال الشرطة.

٣- العوائق والتحديات التي تواجه إعمال حقوق الطفل

(أ) لم يعط وضع مشروع القانون المنقح المتعلق بقضاء الأطفال الأولوية في برنامج التشريع الوطني لعام ٢٠٠٨ بسبب ضيق الجدول الزمني لعمل البرلمان.

(ب) ليس لدى اللجنة الإندونيسية لحماية الطفل (KPAI) إلا قدرة محدودة فيما يتعلق بتعزيز حماية الأطفال في إندونيسيا.

(ج) طول عملية قيام الحكومات المحلية بمواءمة اللوائح التنظيمية والممارسات المحلية مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت إندونيسيا طرفاً فيها.

(د) افتقار الحكومات المحلية للقدرة اللازمة لصياغة قوانين محلية بشأن منع الاتجار بالنساء والأطفال.

(هـ) التحديات الخاصة المواجهة في محافظة نانغروي آتشي دار السلام والتي تتمثل في ما يلي:

- ثمة اتجاه إلى تنفيذ البرامج/الأنشطة بصورة مجزأة؛ وفي الوقت نفسه، لا يزال تطوير النظام يتسم بالضعف.

- تمت زيادة دور الخدمات الاجتماعية المحلية في فترة ما بعد كارثة تسونامي، ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لكفالة المراقبة والتنسيق بين الحكومة المحلية والوكالات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ برامج حماية الطفل.

- فيما يتعلق بإنشاء وكالة معنية بحماية وتمكين المرأة والأطفال، لا يوجد حتى الآن مؤشر واضح يبيّن ما هو القطاع الطليعي في مجال حماية الأطفال، أو يبيّن كيفية توزيع العمل والمهام بين مراكز توفير الخدمات الاجتماعية المحلية.

- استمرار ضعف آليات رصد وتوزيع البيانات المتعلقة بالحالات ذات الصلة بحماية الأطفال، بما في ذلك تحقيق تقدم في مجال هذه الحماية.

(و) الوثائق المتعلقة بمحاكمات الأطفال التي يقدمها المحققون التابعون لجهاز الشرطة في إطار الوحدات الخاصة بالنساء والأطفال، باستخدام قانون حماية الأطفال، لا تزال تواجه عقبات بسبب عدم الفهم في أوساط المكلفين بإنفاذ القوانين (القضاة والمحامون)، الذين اعتادوا على استخدام قانون العقوبات الإندونيسي بدلاً من القانون الجديد لحماية الأطفال. وفي واقع الأمر، ومقارنة بقانون العقوبات، يكفل قانون حماية الأطفال معاقبة الجناة حتى على التهم البسيطة، الأمر الذي يجعل لهذا القانون تأثيراً رادعاً.

(ز) ليس من اليسير الحصول على بيانات دقيقة عن حالات الاتجار بالأشخاص في إندونيسيا، ولا يعود السبب إلى الطابع السري لعمليات الاتجار فحسب، بل أيضاً إلى عدم اتساق منهجية تجميع البيانات بين الوكالات الحكومية، وكذلك المؤسسات المعنية الأخرى غير الحكومية.

(ح) تشير البيانات التي أوردتها منظمة "رصد التعليم"، من منظور "الحق في التعليم"، إلى أن مستوى التسرب من المدارس الابتدائية في عام ٢٠٠٦ بلغ ٢٤ في المائة في أوساط الفقراء، وبلغت نسبة الذين لم يتمكنوا من مواصلة الدراسة إلى المرحلة المتوسطة ٢١,٧ في المائة، وكانت نسبة التسرب من المدارس المتوسطة ١٨,٣ في المائة، وبلغت نسبة الذين لم يتمكنوا من مواصلة الدراسة الثانوية ٢٩,٥ في المائة. ومن المفارقات أن نصيب الطالبات من هذه النسبة بلغ ٧٢,٣ في المائة. ويُعزى ذلك إلى الافتقار إلى الإمكانيات المالية والطابع الأبوي القوي للأسر.

(ط) على الرغم من أن الدستور الإندونيسي ينص صراحةً على تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانية للتعليم، فإن ميزانية الدولة لم تخصص للتعليم حتى الآن سوى ٩٠,١ ترليون روبية، أي ما يعادل ١١,٨ في المائة من الميزانية الحالية للدولة.

حقوق المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١- تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة عن طريق تنفيذ الإجراءات الإيجابية

٣٨- صدقت إندونيسيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٤. ومنذ عام ٢٠٠٠، يجري تنفيذ الاتفاقية عن طريق دمجها في الاستراتيجيات الإندونيسية للتنمية الوطنية، ولا سيما بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٠/٩ المتعلق بإدخال المنظور الجنساني في عملية التنمية الوطنية.

٣٩- وقد سنت الحكومة القانون رقم ٣١ لعام ٢٠٠٢ المتعلق بالأحزاب السياسية والقانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣ المتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان المحلي. ونص القانونان على أن تكون حصة مشاركة النساء في الأحزاب السياسية ٣٠ في المائة. ومع ذلك، لا تزال مشاركة النساء متدنية على جميع مستويات الجهاز التشريعي. ووفقاً للجنة الانتخابات العامة (٢٠٠٥)، كانت نسبة مشاركة النساء في البرلمان ٨,٨ في المائة في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تبلغ ١١,٣ في المائة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩.

٤٠- وفي هذا الصدد، تم مؤخراً سن القانون الجديد للأحزاب السياسية رقم ٢٠٠٨/٢ ليحل محل قانون الأحزاب القديم رقم ٢٠٠٢/٣١. والنموذج الأساسي الجديد وجوهر القانون ٢٠٠٨/٢ هو، في جملة أمور أخرى، التمثيل الإلزامي للنساء بنسبة ٣٠ في المائة عند تأسيس أي حزب سياسي. والغرض من ذلك هو تنفيذ الإجراءات الإيجابية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية. ويُفرض الاشتراط نفسه بالنسبة لعضوية مجالس الأحزاب السياسية على مستوى الأقاليم والمحافظات/المدن. وتُلزم الأحزاب السياسية أيضاً بالقيام فعلياً بتنفيذ برامج تثقيف سياسي بما يتسق مع مسؤوليتها عن إيلاء الاعتبار اللازم لمسألتي العدالة والمساواة بين الجنسين.

٤١- وتنص المادة ٢-٢ من القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٨ بشأن الأحزاب السياسية على الإجراءات الإيجابية عند تأسيس وتنظيم الأحزاب السياسية "... أن تتضمن نسبة ٣٠ في المائة من النساء". وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢(٥) على "تأسيس الأحزاب السياسية على المستوى الوطني بإشراك نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من النساء". ويتضمن القانون أيضاً فرض عقوبات على الجهة التي تنتهك تلك الأحكام.

٤٢- وطُبقت الإجراءات الإيجابية أيضاً وتم توحيدها عند صياغة قانون الانتخابات العامة الذي يقتضي مشاركة النساء بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل في عضوية اللجنة العامة للانتخابات على جميع المستويات.

٤٣- كما أن تنفيذ الإجراءات الإيجابية لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة والسياسات العامة يهدف أيضاً إلى توفير المزيد من الضمانات بأن المدافعين عن حقوق الإنسان للنساء سيتمكنون من المشاركة بنشاط أكبر في السياسة والسياسات العامة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا.

٤٤- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار على المستوى التنفيذي، كانت الوظائف العامة التي تشغلها نساء في الخدمة المدنية عام ٢٠٠٦ أدنى من وظائف الرجال العاملين في الخدمة المدنية على جميع المستويات (الأول إلى الخامس). وكانت الفجوة الأكبر واضحة على المستويين الأول والثاني. ولوحظ وجود اتجاه مماثل في سلك القضاء حيث كانت نسبة القاضيات ١٢ في المائة ونسبة المحاميات ٢٣ في المائة من مجموع عدد القضاة والمحامين على التوالي في عام ٢٠٠٦.

٢- مواءمة السياسات والممارسات القانونية الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز حماية حقوقها

٤٥- على الرغم من أن المادة ٢٧ من الدستور تكفل المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون، لا تزال هناك أحكام قانونية تمييزية ضد المرأة. وعلى الصعيد الوطني، يجري القيام بالعديد من المراجعات القانونية بغية إيجاد مواد قانونية جديدة أو تحسين أو إلغاء أو تنقيح المواد القانونية المتحيزة أو التمييزية ضد المرأة.

٤٦- وقد اتُخذ العديد من التدابير القانونية، كسن القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالمواطنة؛ والقانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ المتعلق بحماية الشهود والضحايا؛ والقانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والقانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بالعنف المترلي. وتم لأول مرة تناول مسألة تعرض خدم المنازل للانتهاكات وسُنّ القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بهذا الأمر. ولا يوجد، بخلاف هذا القانون، أي وضع قانوني يعترف بخدم المنازل كعمال. ولذا، تقع على عاتق الحكومة مسؤولية حمايتهم حمايةً شاملة.

٤٧- ومن الدعائم الأساسية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ أنها تنص بوضوح على مواءمة اللوائح التنظيمية المحلية. وفي هذا الصدد، أصدر وزير الداخلية تعميماً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى جميع السلطات المحلية (الحكام، ورؤساء البلديات/المحافظون) يطلب فيه مواءمة اللوائح التنظيمية المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت إندونيسيا طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنفيذاً لذلك التعميم، يجب على الحكام المحليين العمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المسؤول الإقليمي التابع لوزارة القانون وحقوق الإنسان. وتوخياً لتنفيذ خطة العمل، أنشأت الحكومة ٤٣٦ لجنة تنفيذ على مستوى الأقاليم والمحافظات.

٤٨- ومن أجل تعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة، أُنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٨١ لعام ١٩٩٨ اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة. ووفقاً للجنة، كانت توجد حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٠٠ لائحة تنظيمية محلية تتسم بالتمييز ضد المرأة وتقوم على قيم تقليدية ودينية. وعلاوة على ذلك،

أسهمت اللجنة بشكل ملموس في التدابير الوطنية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع ٣٦٧ من المنظمات المجتمعية في جميع أنحاء إندونيسيا ومع شبكاتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وشبكاتها الدولية. وقامت المنظمات المذكورة أعلاه بدعم أنشطة اللجنة بتنسيق ونجاح مشهودين.

٣- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال

٤٩- تدرك الحكومة الإندونيسية تماماً أن الاتجار بالأشخاص هو انتهاك فادح لحقوق الإنسان، ولذلك لا بد من القضاء عليه. وتتخذ هذه الجريمة عدة أشكال على الصعيدين الوطني والدولي. وعليه، يجب أن تتدخل الحكومة من المنظورين المحلي والدولي بغية توفير الحماية على جميع المستويات، وفرض عقوبة صارمة لا تطال الجناة فحسب، بل أيضاً الوسطاء. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ١١ من القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص تنص على أن الأشخاص الذين يقدمون على تيسير جهود الاتجار ومرتكبي هذه الجريمة سينالون العقوبة نفسها.

٥٠- وفي إندونيسيا، يوجد في غرب كليمانتان ثالث أعلى معدل للاتجار بالأشخاص في البلد بعد شرق جاوه وغرب جاوه.

٥١- وعموماً، توجد ١٤ وثيقة رسمية تتعلق بالقانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ والمرسوم الرئاسي المتصل به الرامي إلى تعزيز الأساس القانوني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وللقضاء أيضاً على أعمال السخرة التي يتعرض لها خدم المنازل والفتيات الصغيرات الخادمات في المنازل. أما القانون المتعلق بالعنف المترلي والقانون المتعلق بالعمالة والقانون المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، فتستخدم في حالات العنف ضد خدم المنازل والفتيات الصغيرات الخادمات في المنازل خارج البلد. ويعاقب الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ سنوات و١٥ سنة كحد أقصى بالإضافة إلى غرامة مالية اسمية تتراوح بين ١٢٠ و٦٠٠ مليون روبية.

٥٢- وتنص المواد الفرعية ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ من المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ على زيادة العقوبة بمعدل ثلث العقوبة القصوى في حالات الاتجار بالأشخاص التي يستخدم فيها العنف الجسدي والعقلي. وتنص المادة ١٨ على عدم معاقبة الأشخاص الذين يجبرون على مساعدة مرتكبي الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، لا بد من تقديم أدلة إضافية قبل إسقاط التهمة. وفي سبيل ذلك، أنشأت الشرطة فرقة عمل خاصة أُطلق عليها اسم "عملية الزهرة" للتحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص. وبما أن إندونيسيا لم توقع على أي اتفاقات ثنائية لتبادل المجرمين، فإن الشرطة الإندونيسية هي الجهة الوحيدة التي تتولى إلقاء القبض على المتجرين والتعامل معهم.

٥٣- وبالنظر إلى الحالة الفريدة لإندونيسيا فإنها تحتاج في تعاملها مع الاتجار بالأشخاص إلى انتهاج سياسة واستراتيجية شاملتين ينبغي أن تشارك فيهما القطاعات ذات الصلة، كالأيدي العاملة، فيما يتعلق بتوظيف العمال الإندونيسيين في الخارج. وأجريت عملية إصلاح قطاع العمالة عن طريق إصدار الأمر الرئاسي رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ الذي أُنشئت بعده الوكالة الوطنية لتوظيف وحماية العمال الإندونيسيين (BNP2TKI). ومن التدابير الملموسة التي اتخذها هذه الوكالة إغلاق ٨٦ مركزاً لتدريب العمال الإندونيسيين بسبب عدم قدرتها على توفير منشآت تدريبية

كافية وتوفير مواد ومعدات التدريب والمدربين وتحديد فترات تدريبية. ويوجد حتى الآن ٢٦٠ مركزاً للتدريب في جميع أنحاء البلد معظمها في مدن جاكرتا وبوغور وتانجيرانغ وبيكاسي (جابوتابيك).

٥٤- وتمشياً مع المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧، يوجد ٣٠٤ مكاتب خاصة بالنساء أُنشئت في مخافر الشرطة على مستوى المحافظات والمناطق. وأُسندت إلى هذه المكاتب ولاية التعامل بطريقة شاملة ومنسقة مع ضحايا العنف. وتوجد في كل مكتب فرقة عمل خاصة تتألف من شرطيات حصلن على تدريب متعمق ويتمتعن بفهم شامل للقضايا الجنسانية ومسألة العنف ضد النساء. وتم تحسين وضع هذه المكاتب كجزء من المكتب الرسمي للشرطة الوطنية الإندونيسية بموجب قرار رئيس شرطة إندونيسيا رقم ١٠ لعام ٢٠٠٧.

٥٥- وتتضمن المادة ٤٥(٢) من القانون المذكور أعلاه تعليمات خاصة تتعلق بالتحقيقات في قضايا الأطفال. وعلاوة على ذلك، عُممت هذه التعليمات على مختلف مخافر الشرطة على مستوى المقاطعات. كما تجيز المادة ٤٦ من القانون إنشاء مركز خدمات متكامل. ويوجد حتى الآن ٣٦ مركزاً في إندونيسيا، وخصوصاً في المناطق سيئة السمعة فيما يتعلق بعمليات الاتجار؛ ويوجد أحدها في المستشفى التابع للشرطة في كرامة جاتي. ووفرت الشرطة أيضا خط اتصال هاتفي مباشر عن طريق الرقم 021-7256085 حيث تتولى المديرية الأولى التابعة لوحدة التحقيق الجنائي (Bareskrim) التعامل المباشر مع أية شكوى.

التحديات

(أ) من المشاكل الداخلية التي تحتاج إلى حلول ما يتمثل في التعامل مع الصدمات وكفالة حقوق الضحايا. وفي هذا الصدد، لا تزال هناك حاجة إلى إنشاء المزيد من مراكز الأزمات، وخصوصاً في المناطق التي تُعد من المصادر الرئيسية لعمليات الاتجار في النساء. وفي كثير من الحالات تكون الضحايا غير راغبات في العودة بسبب الفقر. وثمة حاجة ماسة إلى أن تكفل الحكومة توفير فرص عمل لهن.

(ب) يجب على الحكومات المحلية أن تقوم دون تأخير بتشديد لوائحها التنظيمية الداخلية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتطوير قواعد المعلومات المتصلة بالتعامل مع حالات الاتجار هذه.

(ج) تحتاج برامج التنمية الوطنية إلى المزيد من التعزيز من أجل تحسين المستويات المعيشية للنساء. ولا يزال معدل الوفيات النفاسية للنساء الإندونيسيات مرتفعاً حسبما يشير إليه دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (٠,٦٧١)، ووضع إندونيسيا في المركز ٩٢ (*تقرير التنمية البشرية*، ٢٠٠١). وعلاوة على ذلك، فإن معدل الوفيات النفاسية في إندونيسيا البالغ ٣٠٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة لا يزال هو الأعلى في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(د) في قطاع التعليم، ولا سيما في المدارس الثانوية والجامعات، لا يزال يوجد بعض الاختلال الجنساني. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة الإناث اللاتي لم يلتحقن بالمدارس على الإطلاق (١٣,٥٣ في المائة) أعلى من نسبة الذكور (٥,٩٧) في الفئة العمرية من سن عشر سنوات فما فوق. وتواجه مشكلة عدم المساواة بين الجنسين أيضاً في القطاع الاقتصادي، ضمن جملة قطاعات أخرى، حسبما يتضح من ضعف مستويات مشاركة

المرأة في القوة العاملة (٤٣,٥ في المائة)، خلافاً لمشاركة الرجال (٧٢,٦ في المائة). وتستند هذه الأرقام إلى الدراسة الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية لعام ١٩٩٩ (SUSENAS).

(هـ) في القطاع السياسي ورسم السياسات العامة، نلاحظ أن عدد النساء في مؤسسات صنع القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي بقي في أدنى مستوياته حتى عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من جميع التدابير الإيجابية التي اعتُمِدت، لا يوجد في أقاليم إندونيسيا البالغ عددها ٣٣ إقليماً سوى امرأة واحدة في منصب الحاكم، وحوالي ١٢ امرأة في مناصب قيادية على المستوى المحلي في المحافظات/المدن البالغ عددها ٤٧٦، وتبلغ نسبة النساء في الهيئات التشريعية ١٠ في المائة و٨ في المائة على مستوى الأقاليم والمحافظات/المدن على التوالي.

٤- الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق العمال الإندونيسيين في الخارج

التدابير التي اتُخذت في هذا المجال هي على النحو التالي:

(أ) أجازت الحكومة في عام ٢٠٠٤ قانوناً يتعلق بتوظيف وحماية العمال المهاجرين وتم بعد ذلك، بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٦/٨١، إنشاء هيئة تنسيقية جديدة هي المجلس الوطني لتوظيف وحماية العمال المهاجرين (BNP2TKI)[x]. وجرى تعزيز ذلك أيضاً بإصدار الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٦/٦ بشأن إصلاح سياسات توظيف وحماية العمال الإندونيسيين في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مجلس وطني للاعتماد المهني يتيح للعمال الإندونيسيين الحصول على شهادات تأهيل معترف بها على الصعيدين الوطني والدولي. وبالاتساق مع هذا الهدف، تولي الحكومة اهتماماً خاصاً للجوانب المهنية لوكالات التوظيف الخاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب السابق لمغادرة البلد لصالح العمال المهاجرين المحتملين. وحسبما ذُكر سابقاً، أغلقت الحكومة ٨٦ مركزاً في جميع أنحاء البلد بسبب افتقارها إلى القدرة على توفير مرافق تدريبية كافية.

(ب) وفقاً للولاية الممنوحة بموجب الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٦/٦، أنشأت وزارة الخارجية مكاتب استشارية للمواطنين تتولى تنسيقها مختلف البعثات الدبلوماسية والقنصلية الإندونيسية في الخارج، لا سيما في بلدان المقصد. وتوجد في الوقت الراهن ستة مكاتب استشارية للمواطنين في سنغافورة وبروني دار السلام والأردن وقطر وكوريا الجنوبية وسوريا. وستقوم وزارة الخارجية قريباً خلال عام ٢٠٠٨ بتوسيع هذه المكاتب لتشمل ستة بلدان أخرى.

(ج) سعياً إلى زيادة تعزيز قدرة الحكومة على حماية مواطنيها في الخارج، أنشأت وزارة الخارجية إدارة خاصة للتعامل مع حماية المواطنين الإندونيسيين، فضلاً عن إنشاء كيانات قانونية فيما وراء البحار مهمتها الرئيسية هي توفير المساعدة والحماية للإندونيسيين، بمن فيهم العمال المهاجرون. وسعياً إلى الحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها العمال الإندونيسيون المهاجرون (لا سيما النساء المهاجرات)، اتُخذ عدد من التدابير على النحو التالي:

١- بالتعاون مع السلطات المعنية في بلدان المقصد، تقوم المكاتب الإندونيسية المعتمدة (السفارات والقنصليات) بالنظر في هذه المشاكل واتخاذ العديد من التدابير. وتشمل هذه التدابير تجميع بيانات عن حالات إساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان بغية إطلاع العاصمة عليها، والحصول على معلومات إضافية عن كيفية

إيجاد حلول للمشاكل التي تقع، وتقديم توصيات إلى السلطات المعنية في إندونيسيا وإلى المجلس الوطني لتوظيف وحماية العمال المهاجرين (BNP2TKI) وإدارة القوة العاملة والهجرة وذلك فيما يخص الوكالات وجهات التوظيف "غير المستقرة" التي ينبغي وضعها على القائمة السوداء. ومن ثمّ، تقدم الإدارة توصياتها بشأن معاقبة الوكلاء المنتهكين للقانون وتقديمهم إلى العدالة.

٢- توفير ممثلين قانونيين للمساعدة في إيجاد حلول لهذه الحالات، ولا سيما تلك المتعلقة بمواطنين إندونيسيين يواجهون إجراءات إنفاذ القوانين في البلدان التي توجد فيها بعثات إندونيسية معتمدة، فضلاً عن الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين الإندونيسيين (النساء).

٣- توفير المأوى وتقديم المشورة.

٤- توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين الإندونيسيين، بمن فيهم العمال المهاجرون، أثناء وجودهم في مراكز الإيواء.

٥- بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وضعت وزارة الخارجية ومراكز التدريب والتعليم نموذجاً لحماية العاملات المهاجرات، وتم أيضاً وضع استراتيجيات بشأن كيفية التعامل مع الهواجس النفسية لهؤلاء المهاجرات. وقد أُدرج هذا النموذج في المنهج التعليمي لمركز التدريب والتعليم التابع لوزارة الخارجية بغية تدريب وتعليم الدبلوماسيين وموظفي القنصليات، بمن فيهم الملحقون العماليون.

٦- توخياً لتقديم المساعدة القانونية السريعة للإندونيسيين (بمن فيهم العمال المهاجرون) الذين يواجهون مشاكل قانونية في الخارج، ولا سيما من يواجهون أحكاماً بالإعدام أو السجن المؤبد، ومن أجل كفالة رصد إجراءاتهم القانونية بشكل جيد، تُحث السفارات والقنصليات الإندونيسية باستمرار على الاتصال بالحكومات التي اعتُمِدت لديها وأن تطلب منها تزويدها بإخطارات عملاً بالمادة ٣٦ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.

الحقوق المدنية والسياسية

١- عرض عام لتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إندونيسيا

٥٦- تؤيد إندونيسيا الرأي الذي مفاده أن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن تُمارس ممارسة تامة إلا في بيئة ديمقراطية. وفي هذا الصدد، كانت إندونيسيا من آخر البلدان التي انضمت إلى ما يطلق عليه 'الموجة الديمقراطية الثالثة' التي بدأت في منتصف السبعينات من القرن العشرين.

٥٧- وإن التحول الديمقراطي في إندونيسيا - البلد الرابع في العالم من حيث عدد السكان الذي يضم أكبر عدد من المسلمين وهو أحد أكثر البلدان تنوعاً من الناحية الإثنية - كان من أهم الأحداث في إطار 'الموجة الديمقراطية الثالثة' التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين. ويرى بعض المتشككين أن الديمقراطية لن تصمد طويلاً في إندونيسيا لأن الشعب الإندونيسي غير جاهز لتبني الديمقراطية ونظراً إلى أن البلد كبير للغاية وأن تركيبة الشعب

الإندونيسي معقدة إلى حد كبير. وقال هؤلاء المتشككون أنفسهم إن الديمقراطية في إندونيسيا ستؤدي إلى الفوضى وحتى إلى تفكك البلد. وقال آخرون إن ما حدث في إندونيسيا هو مجرد "تغيير للنظام". وأعرب أحد كتاب الأعمدة الصحفية، السيد توماس فريدمان، عن أسفه إزاء تحول إندونيسيا إلى "دولة فاسدة". وتنبأ آخرون بأن الديمقراطية ستطلق العنان للتعصب والتطرف في السياسة الإندونيسية.

٥٨- وبسبب هذه الهواجس، شعر كثيرون من الإندونيسيين بالحماس والقلق إزاء دخول إندونيسيا في هذه الساحة المجهولة للديمقراطية.

٥٩- ويلاحظ في الوقت الراهن أن الشعب الإندونيسي قد رفض هذه الهواجس عن اقتناع:

(أ) لقد أصبحت ديمقراطيتنا أكثر قوة وحيوية من أي وقت مضى؛

(ب) في عام ٢٠٠٤، نظمت إندونيسيا بنجاح انتخابات اعتُبرت الأكبر والأكثر تعقيداً في العالم - وقد جرت في أجواء سلمية؛

(ج) لم تتفكك إندونيسيا، بل إن وحدتها تزداد قوة، حسبما ينعكس في اتفاق السلام في آتشي؛

(د) لم تتحول إندونيسيا إلى معقل للتطرف، بل بقيت معتدلة وتقدمية قلباً وقالباً. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية والإسلام والحداثة تسير جنباً إلى جنب في إندونيسيا بشكل سلس؛

(هـ) على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها السنوات السابقة عندما جرى تغيير الرؤساء أربع مرات في فترة السنوات الأربع بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٢، فإن ديمقراطيتنا الحالية تتسم بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الأعلى منذ الأزمة المالية. ومما لا شك فيه أن الديمقراطية في إندونيسيا قد وصلت إلى نقطة اللاعودة حسبما تشير إليه الدلالات التالية؛

(و) تمكنت إندونيسيا بسلام من تجاوز اختبار "إجراء الانتخابات مرتين"، ونجحت بسلام في تغيير الرئيس عدة مرات؛

(ز) نتيجة للانتخابات المباشرة التي أجرتها إندونيسيا على الصعيدين الوطني والمحلي، تغيّر المشهد السياسي بصورة جذرية وجوهرية؛

(ح) أجرت إندونيسيا إصلاحات عسكرية قوية وأصبح على القوات المسلحة القيام أيضاً بحماية الديمقراطية والإصلاحات، إلى جانب حماية التراب الوطني؛

(ط) على الرغم من المشاكل السياسية التي تظهر أحياناً، وعلى النقيض من البلدان الأخرى التي تقوم بالتحول الديمقراطي، لم يحدث ما يدعو إلى القلق إزاء وقوع انقلاب عسكري؛

(ي) تظهر استطلاعات رأي لا حصر لها اقتناع الشعب الراسخ بقيم الديمقراطية وازدياد هذه القناعة مع مرور الوقت على الرغم من احتمالات فقدان ثقته بالسياسيين أو المؤسسات أو السياسات.

٦٠- وفي إطار هذه الثقافة السياسية الجديدة، يجب أن يتمكن الشعب من التواصل باستمرار مع القـــادة وأن يكون لـــه رأي في السياسات الحكومية. ولا بد أن يتعلم القادة تطوير منهجية جديدة للحكم الرشيد بغية اعتماد أساليب حكم تتسم بالمسؤولية والمساءلة، وذلك هو جوهر الديمقراطية السليمة.

٦١- والديمقراطية الإندونيسية فريدة من نوعها لكونها ليست مجرد ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب، بل هي أيضاً ديمقراطية متعددة الإثنيات. وللمحافظة على هذه الديمقراطية، يجب على إندونيسيا تعزيز نوع من الديمقراطية يكون قادراً على حماية ورعاية الخصائص الفضلى للبلد: القيم العزيزة المتعلقة بالوحدة والوفاق والتسامح. وعندما يدلي المواطنون بأصواتهم فإنهم يفعلون ذلك من أجل تحسين مستوى معيشتهم؛ ويتحول صوت الناخب إلى رصيد من الثقة وعربون للاستئمان. وينبغي أن تكون الديمقراطية عملية تحقق ذلك الأمل، ويوجهها دستور عام ١٩٤٥ وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أصبحت إندونيسيا طرفاً فيه.

٦٢- وقد صدقت إندونيسيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن طريق قيامها بسن القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠٥ فأصبح العهد واجب التطبيق منذ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ألف- الحق في التصويت والانتخاب

٦٣- وفقاً للمبادئ الديمقراطية، أجرت إندونيسيا بنجاح، للمرة الأولى في تاريخها، انتخابات رئاسية ســـلمية واسعة النطاق ومعقدة ومباشرة. وعلاوة على ذلك، يحق للمواطنين الإندونيسيين أن ينتخبوا بشكل مباشر القادة المحليين من حكام ورؤساء بلديات/رؤساء مقاطعات. وقد أُجريت في إندونيسيا منذ منتصف عام ٢٠٠٥ أكثر من ٣٠٠ عملية انتخابات محلية لاختيار قادة محليين. ونُظّمت في عام ٢٠٠٦ وحده ٨٥ عملية انتخابية لاختيار قادة محليين، وستنظم الحكومة ١٣٨ عملية انتخابية محلية في عام ٢٠٠٨.

٦٤- وكانت الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠٠٤ والتي شارك فيها ١١٧ مليون ناخب و٧٧ في المائة من الناخبين المستوفين للشروط، أكبر يوم انتخابي في التاريخ. ومن الجوانب الكثيرة الجديرة بالملاحظة في الديمقراطيـــة الإندونيسية أن انتخابات عام ٢٠٠٤ أدت إلى انتخاب ٦١ سيدة لعضوية مجلس النواب المكوّن مـــن ٥٥٠ عـــضواً، وانتخاب ٢٧ سيدة لعضوية مجلس الأعيان المكوّن من ١٢٨ عضواً.

٦٥- والاعتراف الدولي بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز وتدعيم الديمقراطية الإندونيسية قد انعكس في جملة أمور منها حصول إندونيسيا على 'جائزة الديمقراطية' المقدمة من الجمعية الدولية للمستشارين السياسيين (IAPC) خلال مؤتمرهم الأربعين الذي عُقد في نوسا دوا، في بالي، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. كما أثنت الجمعية على نجاح إندونيسيا في وضع وتطبيق نظام ديمقراطي يمكن أن يصبح مثالاً يحتذى للديمقراطية في آسيا.

٦٦- وفي سبيل زيادة تعزيز الديمقراطية الإندونيسية، هناك قوانين سياسية استراتيجية من المزمع استكمالها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وهي على النحو التالي:

١- اعتُمِد أخيراً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ القانون المتعلق بالأحزاب السياسية (القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالأحزاب السياسية)؛

٢- القانون المتعلق بالانتخابات الوطنية لأعضاء البرلمان، ومجلس الشيوخ، والمجالس التشريعية الإقليمية؛

٣- القانون المتعلق بتشكيل ووضع مجلس الشعب الاستشاري، والبرلمان، ومجلس الشيوخ، والمجالس التشريعية الإقليمية؛

٤- القانون المتعلق بالانتخابات الوطنية للرئيس ونائب الرئيس؛

٥- تنقيح القانون رقم ١٩٨٥/٨ المتعلق بمنظمات المجتمع المدني.

٦٧- وبموجب القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية، يُكفل أيضاً حق الأحزاب السياسية في تشكيل منظمات جانبية. والغرض من ذلك هو كفالة انفتاح الأحزاب السياسية، حسبما ورد في القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق الأحزاب السياسية ، تمشياً مع مسؤولياتها، التزام يتمثل في العمل بنشاط في مجال تثقيف الشعب سياسياً، ويجب عليها إيلاء الاعتبار الواجب للعدالة والمساواة بين الجنسين.

٦٨- وفي هذا السياق، يجب على الحكومة تنقيح القانون رقم ٨ لعام ١٩٨٥ المتعلق بمنظمات المجتمع المدني لكونه لا يتضمن حكماً يسمح لهذه المنظمات بتشكيل منظمات جانبية من الأحزاب السياسية أو المنظمات التابعة لأحزاب سياسية. وهذا القانون الذي لم يُعد النظر فيه لأكثر من ٢٠ عاماً، سوف يُستكمل في الوقت المحدد بعد سن القانون الجديد المتعلق بالأحزاب السياسية.

٦٩- وفي سبيل زيادة تعزيز نظامنا الديمقراطي، أصبحت فرصة مشاركة مرشحين مستقلين في الانتخابات المحلية المباشرة جنباً إلى جنب مع المرشحين الذين تدعمهم أحزاب سياسية تجد دعماً واسع النطاق من جانب المجتمع عموماً، كما أصبحت هذه المشاركة ممكنة من الناحية القانونية بموجب قرار المحكمة الدستورية الصادر عملاً بالمادة ٢٨(د)(١) و(٣) من دستور عام ١٩٤٥.

باء - الحرية الدينية

٧٠- تلتزم الحكومة الإندونيسية، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التزاماً جاداً للغاية بتعهداتها والتزاماتها، ولا سيما التزاماتها بموجب المادة ١٨ من هذا العهد المتعلقة بحرية الفكر والضمير والدين. وينص دستور عام ١٩٤٥ (المادة ٢٨(هـ) و٢٩) بطريقة لا لبس فيها على الضمانات الدستورية المتعلقة بتعزيز وحماية هذا الحق الهام.

التحديات

٧١- على الرغم من سن القانون رقم ٢٠٠٦/٢٣ المتعلق بإدارة السكان والذي يُمكّن معتنقي الديانات غير المعتمدة رسمياً من تسجيل زيجاتهم لدى المسجّل المدني، لا تزال هناك حالات لم يتمكن فيها معتنقو بعض الديانات في البلد من التمتع التام بهذا الحق[xi] وتسجيل زيجاتهم بصورة رسمية. والقانون المذكور آنفا ينص بوضوح في المادة ٦٤(٢) على أن الأشخاص الذين لا يعتنقون ديانة معترفاً بها قانوناً يمكن أن يتركوا الخانة المتعلقة بتحديد الديانة فارغة، ويحق لهم القيام لاحقاً بتسجيل زيجاتهم رسمياً لدى المسجّل المدني[xii].

٧٢- وفي ضوء ذلك، تود الحكومة تأكيد التزامها القوي بكفالة تعزيز وحماية هذا الحق، فضلاً عن حق جميع الإندونيسيين في ممارسة دياناتهم. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية كفالة تقديم خدماتها إلى أتباع جميع الديانات و/أو المعتقدات، بما في ذلك تسجيل دياناتهم من دون تمييز.

٢- التحول والإصلاح الكاملان

٧٣- لقد نتج عن إصلاح جهاز الشرطة ما يلي:

(أ) فصل الشرطة الوطنية عن القوات المسلحة في عام ٢٠٠٠.

(ب) أصبحت الشرطة خاضعة لولاية المحاكم العامة اعتباراً من عام ٢٠٠٢.

(ج) القيام في عام ٢٠٠٥ باعتماد برنامج أعمال الشرطة المجتمعية. وأصدر رئيس الشرطة الوطنية المرسوم رقم ٢٠٠٥/١٠/٧٣٧ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي يتضمن مرفقاً بعنوان: "استراتيجية وسياسات تنفيذ نموذج أعمال الشرطة المجتمعية المتعلق بتأدية مهام الشرطة الوطنية". ويقدم هذا المرسوم توجيهات شاملة فيما يتعلق بفهم المجتمع المحلي وإدراكه لسياسات واستراتيجيات الشرطة الوطنية من أجل القيام بأعمال الشرطة المجتمعية. وتُعد أعمال الشرطة المجتمعية واحدة من أنجع الطرق لتحقيق سلامة المجتمع المحلي والحفاظ عليها. وهي تختلف عن الطريقة القديمة التي تميل إلى التركيز بشكل أكبر على دور رجال الأمن، وتعطي الأولوية لدور ومشاركة المجتمع المحلي في الحفاظ على أمن المناطق السكنية. وسعياً إلى تطوير وتعزيز تطبيق أعمال الشرطة المجتمعية، تواصل الشرطة الوطنية تقديم الدعم للمناقشات المتعمقة والبحث عن الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من المجتمع الإندونيسي المتعدد الأوجه.

(د) اعتماد نموذج حقوق الإنسان في أكاديمية الشرطة.

(هـ) نزع الصبغة العسكرية عن التدريب في أكاديمية الشرطة.

٧٤- ونتج عن الإصلاحات في القوات المسلحة الإندونيسية ما يلي:

(أ) وضعت المؤسسة العسكرية حداً لأنشطتها السياسية وهي الآن محايدة ومستقلة وغير مسيسة.

(ب) يحدد الإطار الجديد للعلاقات المدنية - العسكرية العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة ومع المؤسسات الحكومية الأخرى. ويُشار إلى ذلك في أحكام دستور عام ١٩٤٥ وفي القوانين الوطنية الموجودة: استخدام القوة العسكرية في حالة الدخول في حرب مع بلدان أخرى، على سبيل المثال. وتكون القرارات من هذا القبيل في يد الرئيس، بعد موافقة البرلمان، ويخضع قرار القوات المسلحة بحشد أو تعبئة القوات لسلطة الرئيس والبرلمان.

(ج) وتتخذ المؤسسة العسكرية باستمرار تدابير للابتعاد عن ممارسة أي نشاط تجاري.

Endnotes:

[i] Whereas meanwhile, the Elucidation of Article 51 Paragraph (1) Sub-Paragraph of the Constitutional Court Law affirms that the "individual" intended in Article 51 Paragraph (1) Sub-Paragraph a includes a group of individuals having a common interest.

[ii] They are as follows: Law No. 18/1956 on the Ratification of ILO Convention No. 98 Concerning of the Enactment of the Basic Rights to Organize and Collective Bargaining; Law No. 80/1957 on the Ratification of the ILO Convention No. 100 concerning Equal Remuneration; Law No. 19/1999 on the Ratification of ILO Convention No. 105 on the Abolition of Forced Labour; Law No. 20/1999 on the Ratification of ILO Convention No. 138 on Minimum Age for Admission to Employment; Law No 21/1999 on the Ratification of ILO Convention No 111 on Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Law No. 1/2000 on the Ratification of ILO Convention No 182 on the Prohibition of an Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour); Presidential Decree No. 83/1998 on the Ratification of ILO Convention No 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize.

[iii] The general condition of people's welfare during the year 2006 was still a source of great concern. The number of poor people in the country has not yet significantly reduced. According to the Bureau of Central Statistics (BPS), the number of poor people in 2006 raised to 39. 05 millions from 35 million in 2005. In 2007, despite the Government's pronouncement, through the BPS, stating that the number of the poor between March 2007 to March 2007, has been reduced to 37.17 million (16. 58% of the total population), the World Bank mentioned that their number remains at around 1000 million (42.6%). This is based on the calculation of the population living with the wage/salary under USD $2/day/person out of 232, 9 million people in 2007 and 236, 4 millions in 2008.

[iv] The result of the National Labor Survey (Sakernas) of the BPS of February 2007 showed that the highest figure of unemployment's still exists in Java with the number of around 10.39 % and the lowest in Bali and Nusa Tenggara around 5.49%. The high figure of unemployment also shows in Sulawesi and Sumatera with the number of 9.94 and 9.62% respectively. Moreover, out of 45 cities which recorded in the Consumer Price Index (IHK) in December 2007, all of them showed inflation. The high inflation in the country took place in Banda Aceh (around 3.76%), and the lowest inflation was in Pangkal Pinang (0.03%).

[v] According to the 9 August 2006 edition of the Tempo Daily, Director of the ILO Jakarta, Alan Boulton stated that based on the research by the ILO, there were around 70 thousands child sex workers in Indonesia under 15. Bali followed by Nusa Tenggara, are the cities with the highest numbers.

[vi] Notwithstanding the fact that only few best practices have been achieved in the efforts to eradicate child labour in Indonesia, the Local Government in Kutai-East Kalimantan has successfully launched its region as a child workers free zone. It is hoped that other regions in the country are expected to undertake similar efforts. In this vein, the Government is now strengthening the Program of Hopeful Family (PHP or in Indonesia Program Keluarga Harapan/PKH) as part of its efforts to develop a social protection system. PHP is a program which grants conditional cash transfers to poor families. In return, the families are required to send their children to school to benefit from facilities as already allotted by the Department of National Education. Poor families with under school age children and/or pregnant mothers, health facilities as regulated by the Department of Health are provided.
Aside from aiming to reduce spending by poor households, PHP is also aimed at abolishing persistent vicious circles of poverty between generations. Therefore, it is hoped that the next generation will get better education and health care, leading to better jobs. PHP was launched in mid-2007 and has been provided to around 500 thousand households in seven provinces. In 2008, this program will be increased to meet the needs of 1.5 million poor households. The program is in fact in line with the goal to eradicate child labour as well with the attainment of MDGs in relations to education, health, and gender equality.

[vii] On 26 June 2007, A National Seminar on "Prevention and Addressing Trafficking as well as Forced Labour for Domestic Workers and Child Domestic Workers", was held in the State Ministry for the Empowerment of Women. This Seminar was conducted by a number of NGOs network i.e. Gema Rumpun Perempuan, Jarak, and Rumpun Tjoet Njak Dien of Yogyakarta, supported by the State Ministry of Women Empowerment, the European Union's and the ILO's Office in Jakarta.

[viii] The Ministry for the Empowerment of Women, in association with the ILO Jakarta since 2006 has been formulating a module on domestic child workers. The module will be circulated for free in a sustained manner among governmental apparatus, women activists, child workers, and general society.

[ix] Early marriages of children under 18 in Indonesia are legalized under Law 1 of 1975 on Marriage. This Law allows girl child under 16 to get married as stipulated in Article 7 (1). ”Marriage is only allowed if the groom reaches the age of 19 and the bride has reached the age of 16.

[x] Measures undertaken by BNP2TKI to address problems faced by our migrant workers abroad are as follows:

a. Establishing Employment Training Centers (ETC) at the Employment Offices in the various regencies/cities to help facilitate opportunities for those seeking employment overseas.

b. Closing ETCs that are inadequate and violate basic rules and regulations (such as having inadequate facilities, etc.)

c. Increasing the minimum wage of migrant workers in a number of destination countries such as Singapore and certain countries in the Middle East.

d. Establishing monitoring mechanisms in a number of destination countries.

e. Abolishing the levy each migrant worker has to pay upon arrival at Terminal 3 of Cengkareng Airport.

f. Intensifying the dissemination of information on the procedures and on the risks of working overseas.

g. Reducing the sending of overseas workers in the domestic sector and strengthening the job opportunities for overseas employment in the formal sector.

[xi] In this context, the followers of “Aliran Kepercayaan kepada Tuhan YME” (a belief called “Belief in One God”) for example, were reported to have chosen any one of the religions listed on their ID cards (KTP). The report further revealed that the followers of several beliefs in Bandung and Cimahi (West Java) still face administrative difficulties in having their marriages registered.

[xii] In 2001, Mr. Asep Setia Pujanegara brought such a case before a court in Bandung. The Supreme Court granted his appeal and subsequently ordered the Civil Registrars in Bandung (West Java) to register his marriage.

- - - - -